



المركز الإسلامي للدراسات
العلمية والفكرية والثقافية

مَهْجَاتُ فُتُوَى الدِّفَاعِ الْمُقَدِّسِ الثَّقَلَيْنِ فِي الْأَوَّلِ

تَحْتِ شِعَارِ

مَبْدَأِ الْعِلْمَاءِ وَكَمَاءِ الشُّهَدَاءِ نَحْفَظُ أَرْضَ الْأَنْبِيَاءِ

الدور السياسي للسيد السيستاني دام ظله
وأثره في بناء العراق الدستوري الجديد

الشيخ الدكتور أحمد علي عبود الخفاجي

كلية الدراسات الإنسانية الجامعة / النجف الأشرف

مقدمة

تعدّ المرجعية الدينية الامتداد الحقيقي اللازم للإمامة التي تشكل بدورها الامتداد الطبيعي للنبوّة في أبعادها المختلفة، وخاصة في بعديها العقائدي والسياسي، وقد رسم هذا الامتداد للمرجعية الطريقة التي تنتهجها وتسلكها من التعامل مع جميع الظروف والأوضاع بما فيها الأوضاع والظروف السياسية، وحسب الشروط والخطوط التي وضعها أهل بيت العصمة عليهم السلام، فقد مرّ أهل البيت عليهم السلام بمراحل وأدوار ذات ظروف وعوامل مختلفة جعلتهم يتصرفون مع تلك الظروف بما يتلاءم مع شروط كل مرحلة ودور.

وبما ان المرجعية الدينية هي الامتداد الطبيعي للإمامة فإن عملها يجب ان يكون في ظل ما قام به أئمة أهل البيت عليهم السلام من أدوار ومواقف مختلفة.

لقد تقلدت المرجعية الدينية وظائف وواجبات عديدة جعلتها تحمل أمانة الرسالة المحمدية ومارست الأدوار والمواقف والمراحل ضد حركة الانحراف والتدهور مثلما مارسها أئمة أهل البيت.

لقد راعى السيد السيستاني (دام ظله) الحكومات المتعاقبة على السلطة من يوم سقوط النظام البائد في العراق وخذ وقتنا الحاضر بالتوجيه والنصيحة والإرشاد والملاحظات القيّمة التي تصب في مصلحة الأمة والوطن، وبما ينفع المسار السياسي في هذه اللحظات السياسية الحاسمة التي تمر على البلاد، بما فيها من مآسٍ وأحزان، وخاصة فيما يتعلق بتردي الوضع الأمني، فقد كان وما زال بحق صمام الأمان في عدم انجرار البلاد في حرب طائفية مؤلمة تحرق الأخضر واليابس، رغم الاعتداءات الصارخة التي

أنصبت على العراقيين وباستمرار من التكفيريين والظلاميين أتباع ألام صدام وترويع الأهالي وعلى اختلاف الأصعدة من قتل وذبح وسلب ونهب وتهجير بالقسر وتدمير للمساجد ولمراقد الأئمة والعلماء والصالحين والأولياء بما يندى له الجبين، وكان من الممكن أن يُرد على هذه الأفعال الظالمة بما يعادله أو أكثر لولا إصرار مراجعنا العظام وخصوصاً سماحة السيد السيستاني (دام ظلّه) على التحلي بالصبر لوأد الفتنة.

ومما ينبغي ذكره أنه نجح بهذه السياسة الحكيمة، إذ فشلت مخططات المنحرفين الذين يعملون نهاراً ليلاً على إثارة النعرات الهدامة، والتكفير الظالم، والمروق عن الأخلاق الحسنة.

مبحث تمهيدي:

السيرة الذاتية والملاح الفكرية للسيد السيستاني

قد تختلف الناس على نوعية السلطة ومصادر مشروعيتها او على كفاءتها وصلاح حالها ورجالها، لكن ضرورتها للأمن والنظام العام هو أمر لا جدال فيه (فإنه متى غابت السلطة قل الصلاح، وكثر الهرج والمرج، وفسدت المعاش، بل أن المعلوم انه مع وجود الرؤساء وانقباض ايديهم وضعف سلطانهم، يكثر الفساد ويقل الصلاح)^(١).

ويمكن القول إن هنالك حاجة ماسة جدا لسلطة عليا تقوم على ادارة شؤون المجتمع وتسيير اموره العامة، وذلك لتحقيق التناسق بين الاحتياجات الاجتماعية المتفاوتة وأساليب اشباع هذه الاحتياجات، وتجميع القوى الفعالة وتوجيهها الوجهة التي تؤهلها لخدمة المجتمع على النحو الاكمل، كما ان هذه السلطة ضرورية لإشاعة العدل بوجه الظلم والاعتداء على الآخرين وحقوقهم، وبالتالي يحتاج المجتمع رأياً موحداً يمتلك القاطعية والواقعية والقدرة على التنفيذ^(٢).

إن السلطة التي تجمع بين المحافظة على السلم الاهلي والعدل بين السكان هي الامثل بطبيعة الحال، لأنه الغرض الاول لهذه السلطة السياسية والتي تكون هي الواسطة في ايجاد الحكم الصالح^(٣).

(١) محمد بن الحسن الطوسي، الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ط٢، دار الاضواء، ١٩٨٦،

ص٢٩٧.

(٢) كاظم الحائري، المرجعية والقيادة، ط٢، مكتبة الكلمة الطيبة، بغداد، ٢٠١٢، ص٣١.

(٣) توفيق السيف، رجل السياسة دليل الحكم الصالح، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،

بيروت، ٢٠١١، ص٢٥.

إن ضرورة حفظ النظام العام في الدولة ككيان تجتمع فيه الافراد والجماعات والذي من خلاله يتم ارساء مبادئ العدل والسلام وأحقية العيش الكريم ضرورة تتفق عليها كل الآراء والأفكار الاسلامية من حيث النتيجة، وإن اختلفت في شكل النظام السياسي السائد، وحدود الممارسة السياسية والمعالجة الميدانية للحوادث في هذا البلد أو ذاك^(١).

كما أن الاختلاف في شكل النظام السياسي وطبيعته وجد على مستوى الاتجاه الفكري (المذهبي) الواحد، فالشيعة كفرقة اسلامية اختلف علماءها في هذه المسألة ولكل حججه وأدلته في ذلك مع اتفاقهم في النتيجة والغاية وهي إفضاء العدل والسلام^(٢).

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن حركة علماء الدين والمراجع على المستويين الفكري والميداني تهدف الى الهدف ذاته فهم يسعون جاهدين الى الحفاظ على حياة الناس اولاً (القيم العظمى) فهو هدف كل المصلحين وأول أولوياتهم على اختلاف توجهاتهم، وإذا كان الهدف والغاية من كل دين او نظرية انسانية هي حياة الانسان فمعنى ذلك ان كل ما يوفر للإنسان والإنسانية السلام والحياة الحرة الكريمة هو هدف العلماء والفلاسفة والأديان والأفكار^(٣).

ومن العلماء الذين برز دورهم وبشكل واضح على مسرح الأحداث في العراق بعد سقوط (نظام البعث الدموي) هو السيد السيستاني وهو من كبار العلماء المجتهدين ولد السيد في مدينة مشهد المقدسة في ٧ ربيع الاول ١٣٤٩ هـ اي في عام ١٩٢٨ م وبها

(١) خديجة النبراوي، حقوق الانسان في الاسلام، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٩٨.

(٢) علي المؤمن، سنوات الجمر، مسيرة الحركة الاسلامية في العراق، ط٣، المركز الاسلامي المعاصر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤٩٧.

(٣) محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الاشرف، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٧٣.

نشأ وأكمل قراءة المقدمات والسطوح والعلوم العقلية والمعارف الالهية لدى جملة من أعلامها حتى أتقنها ثم هاجر بعد ذلك الى مدينة قم المقدسة سنة ١٣٦٨ هـ فلازم بحث العلمين السيد حسين البروجردي فقهياً وأصولاً والسيد محمد الكوهكمري فقهياً إلى أن هاجر سنة ١٣٧١ هـ الموافق عام ١٩٥٠ م الى مدينة النجف الاشرف فحضر فيها دروس جملة من أعلامها منهم آيات الله العظام السيد محسن الحكيم والشيخ حسين الحلي والسيد ابو القاسم الخوئي (قدس الله اسرارهم) وبلغ السيد السيستاني مرتبة الاجتهاد سنة ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩٥٩ م ثم بدأ بإلقاء الدرس الخارج سنة ١٣٨١ هـ والى الان مستمر في ذلك^(١).

وقد آلت إليه المرجعية بعد وفاة السيد ابي القاسم الخوئي وكانت الزعامة مقسومة بينه وبين السيد عبد الاعلى السبزواري وبعد سنة واحدة فقط توفي السيد السبزواري فأصبح السيد السيستاني المرجع الأعلى في العراق عام ١٩٩٣ م^(٢).

عُرِف السيد برجاجة عقله ولديه اهتمام كبير وإطلاع واسع على الفلسفة والآراء والنظريات المعاصرة فهو يعرف الشيوعية والرأسمالية بدقائقها وكذلك يعرف الوجودية بدقائقها وكما أن لديه ولعا خاصا بالحكمة والفلسفة فقد درسها دراسة مجدية حتى عد أحد الأركان لعلم الفلسفة في القرن العشرين، كذلك عرف سماحته بنفاذ البصيرة وخاصة فيما يتصل بالشأن السياسي وحظي باحترام جميع الأطراف لاسيما سلطات الاحتلال الأمريكي ومجلس الحكم الانتقالي رغم تضارب مصالحهم، ما جعل سلطات الاحتلال والأمم المتحدة تأخذ بملاحظاته وتتجنب اثاره حفيظته فقد تراجعت عن بعض خططها بعد اصدار سماحته فتوى ضد القرارات المتخذة من قبل هذه السلطات

(١) ينظر: حسين ابو سعيدة الموسوي، المشجر الوافي في السلسلة الموسوية، ج ٣، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٩٤، ص ١٢٢.

(٢) د. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤١٨.

وتعد مرجعيته اليوم مرجعية شاملة من حيث كثرة مقلديه فيما يضطلع بأعبائها على شتى الصعد الاجتماعية من حيث ادارة الحوزة النجفية من إنفاق ومشاريع وغيرها^(١)، تعرض السيد السيستاني الى مضايقات كثيرة ومحاولات اغتيال والتي كتب لها الفشل، وكان لجهاز المخابرات مقر دائم امام منزل السيد إذ دفع النظام البائد بمجموعة من الاشخاص داخل الوسط الحوزوي؛ لأجل اختراق النظام الحوزوي من الداخل وفرض رقابة صارمة على تحرك المرجعيات الشيعية، استمر هذا الوضع حتى سقوط النظام الصدامي في ٩/٤/٢٠٠٤ والذي شكّل حدثاً سياسياً ودولياً عظيماً وهاماً وأحدث دويماً هائلاً في كل مكان في العالم وأهمية هذا الحدث نابعة من اهمية الازمة التي خلقها النظام السابق بين العراق والدول العربية والإسلامية وباقي دول العالم من خلال حروبه ونزاعاته كالحرب ضد ايران والكويت واستخدام الاسلحة المحرمة ضد ابناء الشعب العراقي من الاكرد وكذلك ابادته الجماعية التي تعرض لها شيعة العراق في الجنوب، كان سقوط النظام الدكتاتوري ايذانا ببداية مرحلة سياسية جديدة تقوم على اساس المساواة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها، لكن هذا التغيير السياسي في العراق رافقه احتلال عسكري حاول هذا الاحتلال تجميع المرحلة لصالحه بغية الحصول على مكاسب وفرض قوانين وتشريعات وآليات حكم تنسجم مع إيدلوجيته وتضمن بقاء وجوده على ارض العراق بشكل او آخر^(٢).

(١) ينظر: محمد حسين الصغير، لاوصاية على السيستاني، بحث منشور في كتاب امة في رجل، مؤسسة البلاغ للطباعة، بيروت، ٢٠١١، ص ٤٢٩.

(٢) صالح الظالمي، المرجعية والمواقف الصريحة، السيد السيستاني أنموذجاً، بحث منشور في مجلة آفاق نجفية، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ١٣-١٤.

المبحث الأول:

موقف السيد السيستاني من الاحتلال والأزمات الداخلية

لقد كان للسيد السيستاني موقف واضح في رفضه سياسة الاحتلال، وقد بين ذلك في مواقف عدة منها رفضه استقبال الحاكم المدني بول بريمر لمرات عدة لعدم وجود ما يستدعي هذا اللقاء^(١) إذ اشير لهذا الأمر في رد على أحد أسئلة صحيفة اسهاي اليابانية ونص السؤال هو: (ما هي العلاقة بين الحكومة المؤقتة وبينكم هل تتلقون الدعم منهم؟ ام ماذا؟)، وكان جواب مكتب السيد ما يلي: (لا علاقة بيننا وبين السلطة المؤقتة، وأما الحكومة المؤقتة فلم تتشكل بعد)^(٢).

وبعد سقوط النظام وانهار مقومات الدولة وركائزها أصبح العراق يعيش في فراغ سياسي كبير لاسيما ان جميع قوى المعارضة تعيش خارج حدود العراق جراء البطش والظلم الذي تعرضوا له أبان حكم النظام القمعي السابق، في ظل هذه الاوضاع توجه الناس إلى المرجعية الدينية التي عاشت المعاناة كسائر ابناء العراق وصمدت بوجه الظلم والحرمان مع جميع أبناء الشعب، فما كان من المرجعية وبفعل دورها في رعاية مصالح الامة إلا أن تبدي رأيا في الاوضاع القائمة آنذاك، إذ أوضح السيد السيستاني ان تغيير النظام كان يفترض ان لا يكون عن طريق الاحتلال العسكري الذي ولد مآسي كثيرة منها انهيار ركائز الدولة والعيش في حالة من انعدام الامن والاستقرار^(٣).

(١) المصدر السابق، ص ١٤.

(٢) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٦.

أكد السيد على أبناء العراق الذين يمتلكون الكفاءة والمؤهلات ان يتصدوا لإدارة البلاد وليس عليهم ان يفعلوا ذلك تحت اي سلطة اجنبية، ورفض السيستاني كل اشكال التدخل في الشأن العراقي ووجوب نبيل العراق استقلاله بصورة كاملة غير منقوصة^(١).

كما بين أنه إن كان هنالك حاجة إلى قوات الاحتلال لأجل إعادة بناء الدولة وتوفير وضع أمني مستقر فيجب أن يكون هذا الوجود تحت إشراف الأمم المتحدة لا قوات الاحتلال العسكري، يأتي هذا الموقف من السيد السيستاني تجاه الاحتلال كما هو معلوم بعد انهيار النظام القمعي السابق، اذ شهد الوضع الأمني تدهورا بصورة دراماتيكية مما جعل السيد يساهم في ضبط الشارع العراقي عما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الأمنية من تدهور خطير إذ اصدر في ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٣ فتوى تحرم نهب ممتلكات الدولة والوزارات، وجميع الدوائر الحكومية، ودعا إلى المحافظة على هذه الممتلكات، باعتبارها ملك عام لجميع افراد الشعب العراقي، ورفض قيام العوائل وإن كانت في عوز ان تستخدم هذه الممتلكات الحكومية^(٢)، من جهة اخرى منع السيد أن تقوم حالة من الانتقام والاحتراب الداخلي وسفك الدماء بحق رجالات النظام البائد ممن كان لهم يد في قتل الابرياء إذ اوجب ان تحال هذه القضايا الى المحاكم المختصة في الدولة بعد قيام حكومة مستقلة ومنتخبة تدير شؤون البلاد بهذه الطريقة الحكيمة من المعالجة للواقع العراقي بكل تفاصيله، اصبحت المرجعية متمثلة بشخص السيد السيستاني ملاذا للقوى السياسية الوطنية الباحثة عن استقلال العراق باعتبار ان مرجعية السيد السيستاني قاعدة فكرية وسياسية تنظم الفعل السياسي الوطني وتوفق بين الفرقاء وتعيد انتاج الحياة السياسية على أساس المشاركة والتعايش وقبول الاخر مهما كان هذا الاخر، اذ ان مرجعية السيد السيستاني لا تريد تأسيس نظام سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي

(١) مقابلة مع السيد محمد رضا السيستاني نجل المرجع علي السيستاني، جريدة الحياة، العدد

(١٤٦٣٤)، ١٨ / ٤ / ٢٠٠٣.

(٢) ينظر: حامد الخفاف، مصدر سابق، ص ٣٥٧-٣٥٨.

في البلاد يكون قائماً على حاكمية الفرد المطلقة، هذه الحاكمية التي كلفت العراق اكثر من ثلاثة عقود من الحروب والأزمات وقتل وتعذيب واعتقال المواطنين^(١)، فمرجعية السيد السيستاني لا تريد عودة هذه الدكتاتورية تحت غطاء الديمقراطية لذلك اكدت المرجعية على اهمية كتابة الدستور بأيدي ابناء العراق وليس عن طرق آليات توضع من قبل المحتل وبعض رجالات السياسة من العراقيين الذين لا تهمهم هموم ابناء الشعب العراقي ومطالبهم، إذ اكدت المرجعية على هذا الامر من خلال العديد من البيانات التي تؤكد عدم وجود اي جهة مخولة لكتابة الدستور ما لم يتم انتخابها من ابناء الشعب عن طريق آلية الانتخابات الديمقراطية^(٢).

وكان للسيد السيستاني دور بارز في حديثين هامين عصفا بالعراق:

الأول: قام سماحته بإيقاف سيل الدماء والحفاظ على أرواح الابرياء من المدنيين في مدينة النجف الاشرف في آب ٢٠٠٤، بادر السيد الى حل النزاع بعد لقاءات متعددة بين الاطراف المتنازعة قام بها ممثلون عن سماحته وقد أثمرت جهوده المباركة بحل الأزمة بعد ان عجز عن حلها كثيرون من اهل العلم والجاه والساسة^(٣).

الثاني: مساهمة السيد في اخماد فتنة كادت ان تدخل العراق في خضم حرب اهلية تعود على العراق وأبنائه بالخراب والدمار، وذلك بسبب قيام حفنة من الارهابيين بتفجير قبتي الامامين العسكريين عليهما السلام في مدينة سامراء المقدسة إذ تعدّ العتبة العسكرية من المزارات المقدسة عند ابناء الطائفة الشيعية بصورة خاصة وعند اغلب المسلمين بصورة عامة وعلى اثر هذا الاعتداء الاجرامي، اصدر السيد السيستاني فتواه الشهيرة بحرمة دم العراقي بكل طوائفه، وحرمة الدم السنني بالخصوص، بل قال ان من

(١) ينظر: صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة

الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥٣.

(٢) حامد الخفاف، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

واجب الشيعي ان يحمي أخاه السني، كما دعا السيد وأكد على جميع العراقيين بجمع أطياهم إلى التصدي لعدوهم الأول (الإرهاب) الذي يهدد وحدة العراق مؤكدا أهمية بناء جسور الثقة لتعزيز الوحدة الوطنية والسلم الاهلي، استطاع السيد من بحكمته ورجاحة عقله أن يبعد شبح الحرب الاهلية التي كادت ان تدخل العراق في بركة من الدماء الأمر الذي يظهر بوضوح ثقل ودور المرجع السيد السيستاني باعتباره صمام أمان للعراق والعراقيين^(١).

يعد تطويق واحتواء أزمة النجف من الانجازات الكبيرة والهامة إذ تعرضت المدينة الى دمار كبير جراء العمليات العسكرية بين مقاتلي جيش المهدي والقوات الأمريكية، فقد عاد الاستقرار والأمن للمدينة المقدسة واستطاع السيد بحكمته الحفاظ على أرواح المواطنين الساكنين، بل والمقاتلين ايضاً وإيصالهم الى أماكن سكانهم بعيدا عن اعتقال وملاحقة القوات الأمريكية، بهذه الروح الأبوية ومن موقع الإحساس بالمسؤولية الشرعية والأخلاقية استطاع انقاذ المدينة وأهلها، وعلى الدوام كانت تصريحاته وبياناته تحث على السلم والوحدة وحرص الصفوف ضد العدو المشترك وهو (الإرهاب)^(٢).

(١) ينظر: صالح الظالمي، مصدر سابق، ص ٧٨.

(٢) حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لساحة السيد السيستاني وأزمة النجف، مصدر سابق،

المبحث الثاني :

موقف السيد السيستاني من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥

ان البحث في دور المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف^(١) في كتابة الدستور يقودنا بالضرورة إلى أن نسبق ذلك بالآراء السياسية لفقهاء الشيعة ونظريات الدولة في فقههم.

لقد كانت مباحث الحكومة والدولة تطرح غالباً في قالب الأحكام ووظائف الحاكم والسؤال: من يكون الحاكم لا أنه كيف تجب ممارسة الحكم وما هي أحكام ووظائف الدولة بعنوان كونها مؤسسة وشخصية حقوقية، وغالباً ما تعلق العناية هذه بأن الفقه الشيعي لم يجد حاجة للولوج في قضية الدولة بواسطة الفهم الخاص بغيبة الإمام المهدي عليه السلام ومسألة الإمامة وارتباطها بالدولة وتصور أن العصمة شرط للحاكم ما أدى إلى توقف الفكر السياسي الشيعي وقبول الفقهاء بالابتعاد عن ميدان الحكومة إلا أنه ومع تولي الصفويين العرش في إيران وإعلان التشيع مذهباً رسمياً فيها تمتع الفقهاء بسلطة نسبية وبشكل تقليدي لكنها لم تكن على الإطلاق بمعنى نظرية دولة إذ اقتضت على القضاء ولوازمه، بينما وجدت أولى علامات نظرية الدولة لدى المحقق الكركي الذي عد الفقيه نائباً عاماً للإمام المهدي عليه السلام واتفق الأردبيلي معه في ذلك وفسح

(١) المرجعية الدينية العليا: مصطلح مستحدث عند الشيعة يطلق على من بلغ رتبة الاجتهاد والأعلمية من الفقهاء، للمزيد من التفاصيل ينظر: د. جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية- دراسة في التطور السياسي والعلماء، ط ١، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥؛ وأيضاً: د. حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف الاشرف ومواقفها السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠١٠.

المجال بذلك امام الفقهاء بشكل كبير. وكان التحول في اثار الشيخ جعفر كاشف الغطاء والميرزا القمي فيما كان أول من بحث ولاية الفقيه بشكل مفصل وكمسألة مستقلة الملا أحمد النراقي وقال بأن جميع وظائف السلطان في رعيته هي للفقهاء وكانت تلك أولى طلائع الفكر السياسي الشيعي فيما نقده تلميذه الشيخ مرتضى الأنصاري وتتابع بحث المسألة حتى كتب النائيني (تنبيه الأمة وتنزيه الملة)^(١).

وكان الشيخ محمد حسين النائيني قد طرق فكرة الدولة الدستورية القائمة على تحقيق مبدأ التوازن بين الحاكم والمحكوم وتقليص صلاحيات الحكومة وسلطاتها ومن يقف على قمة هرمها وتوزيع هذه السلطات منعاً للتفرد والاستبداد وكانت أطروحته مشاركة مهمة وخطيرة للمرجعية الدينية الشيعية في الفكر السياسي وتجسد أطروحته شكل الدولة العصرية مع تأصيلها إسلامياً من خلال النص القرآني والأحاديث النبوية وأحاديث الأئمة عليهم السلام^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن المرجع السيد السيستاني يحظى بتأييد واسع النطاق من قبل جميع الفرقاء على الساحة الدينية والوطنية في العراق كما يحظى السيد السيستاني بتأييد جماهيري كبير وتحظى فتاواه ومواقفه السياسية من التطورات في العراق على اختلاف المستويات (سياسية واجتماعية واقتصادية) قبولا وتقديرا من جميع الاطراف على المستوى الداخلي والخارجي لما يمتاز به خطابه من واقعية تحليلية ورؤية مفعمة بالنظر بالعقلانية^(٣).

والأهم من ذلك تغليب مصلحة الشعب العراقي بكل أطرافه ورعاية حقوقه

(١) محسن كديفر، نظريات الدولة في الفقه الشيعي، ترجمة: د. محمد شقير، ط ١، دار الهادي،

بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٥-٢٦.

(٢) د. حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً،

ط ١، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٨-٤١.

(٣) عباس جعفر محمد الامامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، دار العلم

للناهيين، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٦٥.

وصيانة كرامته والحفاظ على استقلال أراضيه فوق كل المصالح الأخرى ويتضح موقف سماحته في قضية مهمة وحيوية وهي مهمة كتابة الدستور العراقي الجديد^(١).

وفي ١٣/٧/٢٠٠٣، أُعلن عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي، والذي ولد في ظروف غير اعتيادية على جميع الأصعدة، أمنياً، سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً، إذ تم تشكيله من احزاب المعارضة التي كانت في خارج العراق، وهي كل من (المؤتمر الوطني العراقي، حركة الوفاق الوطني، حزب الدعوة الاسلامية، المجلس الأعلى للثورة الاسلامية) اضافة الى (الحزب الوطني الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني) لتتضم إليه فيما بعد أربعة أحزاب عراقية أخرى وهي: (تجمع الديمقراطيين المستقلين، الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الاسلامي العراقي، الاتحاد الاسلامي الكردستاني)^(٢).

لقد أكد سماحة السيد على أهمية الدستور في معرض جواب سؤال وجه من قبل (جمع من المؤمنين) إلى مكتب سماحته في النجف، وكان نص السؤال (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وإنما ستعين أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام، نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي)، وكان جواب السيد السيستاني بخصوص هذا الأمر ما نصه (ان تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان ان يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية والتي من ركائزها الأساسية الدين الإسلامي

(١) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، مصدر

سابق، ٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، و على المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه، أخذ الله تبارك و تعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح و السلام عليكم ورحمة الله و بركاته^(١).

وبلغ الجدل أوجه في أروقة مجلس الحكم، ولم يتوقع بول بريمر أن المسألة سوف تصل إلى ما وصلت إليه، مما استدعى سفره إلى واشنطن بصحبة الرئيس العراقي الحالي ورئيس مجلس الحكم في تلك الفترة (جلال الطالباني)، مطلعاً القيادة الأمريكية على التطورات الحاصلة، ليعود وبيجعبته خطة حل هذا الوضع، إذ طرح آلية لوضع الدستور والتي تعرف بآلية كوكس (التجمعات الانتخابية) كحالة وسط بين التعيين والانتخاب لأعضاء مجلس كتابة الدستور، هذا الاقتراح جاء في محاولة من سلطات الاحتلال لتخفيف الضغط المرجعي واحتوائه، لكن السيد رفض هذا الاقتراح وقال: إن الانتخابات يمكن أن تجرى من خلال آلية حقيقية وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً من إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة^(٢).

وهنا يثار التساؤل عن النظرية التي تبنتها مرجعية النجف الأشرف العليا المتجسدة بسماحة السيد السيستاني، وهو ما لا يمكننا الإجابة عليه من دون البحث في جذور علاقة المرجعيات الدينية في النجف بأمر السياسة.

وجدير بالإشارة إلى أن كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) يُعد أول عمل في الفكر

(١) ينظر: حامد الخفاف، المرجعية الدينية في النجف الأشرف ومواقفها من العملية السياسية الجارية في العراق، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٢٥.

(٢) بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦،

السياسي المعاصر للمرجعية الدينية في النجف الأشرف وتمثيلاً لها في نهجها المتمثل بالدولة الدستورية التي تفك الارتباط بين رجال الدين والسلطة السياسية، فكما يرى السيد النائيني أن الاستبداد الديني أسوأ من الاستبداد السياسي، وهو إن وجد ظهيراً قوياً وداعماً لا يقاوم للمستبد السياسي الطاغية، إلا أن ذلك لم يمنع مرجعية النجف من التدخل في الشأن السياسي وإصدارهم الفتاوى المناوئة والمحركة لانتخابات المجلس التأسيسي لعام ١٩٢٢ ما عرض علماء الدين إلى النفي والإبعاد من قبل الحكومة، ويرغم ذلك ومنذ العام ١٩٢١ كان الغالب هو سيادة الاحترام والحوار في العلاقة بين الطرفين، وتمكنت المرجعية الدينية بمكانتها وهيبتها من التأثير في الحكومة وقراراتها كما تمتعت المؤسسة الدينية باستقلالها المالي والمعنوي وحريتها في ممارسة أنشطتها الدينية والتعليمية والإرشادية، إلا أن نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين شهد توتراً في العلاقة وساء الأمر إلى حد ملاحقة ابن المرجع السيد محسن الحكيم بتهمة التآمر على النظام، ثم تم الاعتداء على بيت المرجع الأعلى حينها في بغداد والتصفيق على حركة وكلائه وطلبة الحوزة، وكان ذلك جزءاً من سياسة النظام البعثي بإخضاع الجميع له. وبعد وفاة المرجع الحكيم جاءت سياسة الحذر من قبل المرجع السيد أبي القاسم الخوئي بابتعاده الواضح عن التدخل في الشؤون السياسية وانشغاله بالجانب الديني، إذ كان البعثيون قد نصبوا العداء للمرجعية الدينية في النجف الأشرف وشنوا حملات اعتقال وتسفيرات لطلبة الحوزة العلمية، فأصبحت مهمة الحفاظ على المرجعية الدينية وحوزتها من الأولويات ولما كان السيد السيستاني من المقربين من السيد أبي القاسم الخوئي وخلفه من بعد السيد عبد الأعلى السبزواري إذ تصدر عام ١٩٩٤ زعامة المرجعية الدينية العليا فقد استمد من أستاذه التحفظ من التدخل بالشأن السياسي في كنف سلطة مستبدة وغاشمة لم تتورع عن محاولة اغتياله في عام ١٩٩٧ ومن ثم فرض حصار على مكتبه وسائر المراجع الآخرين^(١).

(١) د. حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً،

وبعد عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق دخلت المرجعية الدينية في النجف مرحلة جديدة فبغيا القيادات لم يكن أمام الناس إلا العودة للقيادة الدينية المتمثلة بالمرجعية التي أصبحت ملجأ وراعياً للشأن العام وبدأت المؤشرات واضحة بالأهمية التي يحظى بها السيد السيستاني وما ينتظره من دور في صياغة مستقبل العراق وتأثيراته القوية في الرأي العام ولم يكن بمقدور أحد تجاوز الاعتراف المبني على شرعية شعبية واسعة. إذ يعد اللجوء إلى المرجعية الدينية في النجف الأشرف في أوقات الأزمات إرثاً وجدانياً، وهكذا وجد الجميع في السيد السيستاني الخيمة التي تجتمع قوى الدولة تحت أعمدها ولا مفر من أخذ رأيه والاستئناس بتوجيهاته ووصاياه وأقواله ورؤيته الفقهية والسياسية^(١).

وفي تلك الأثناء وعقب تشكيل مجلس الحكم في العراق في تموز ٢٠٠٣ كان المجلس قد شكل لجنة دستورية تحضيرية في ١١/٨/٢٠٠٣ تتألف من (٢٥) عضواً وكانت مهمة اللجنة استطلاعية عن طريق اتصالها بالقوى الفاعلة بالمجتمع والإطلاع على آرائها، ثم رفع توصية إلى مجلس الحكم لبيان الآلية التي ينبغي من خلالها صياغة دستور جديد للبلاد، إلا أن المشاورات العامة التي كانت اللجنة قد بدأتها أسفرت عن قوى متصارعة حول أسس اختيار لجنة كتابة الدستور أكثر من التركيز على مبادئ الدستور المقبل، وقد تركت تلك اللجنة القرارات الصعبة لكل من مجلس الحكم وسلطة الائتلاف اللذين كانا بدورهما يحرصان على معرفة موقف السيد السيستاني من طريقة تشكيل لجنة كتابة الدستور^(٢). وكان الموقف الأول الواضح الذي صدر من المرجعية الدينية العليا في

مصدر سابق، ص ٢٦-٢٩ وص ٣٨-٤٢؛ وأيضاً: عمار البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية مقارنة في رؤى الخميني - النائيني - الصدر - السيستاني، بلا طبعة، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، بلا مكان طبع، ٢٠٠٨، ص ٩١-٩٣.

(١) د. حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً،

مصدر سابق، ص ٣٣ وص ٤٣-٤٤، وأيضاً: عمار البغدادي، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٢) تغريد عبد القادر علي، إشكالية الصياغة التشريعية في النص الدستوري (دراسة عن

دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥)، مجلة الحقوق (الصادرة عن كلية القانون الجامعة المستنصرية)

النجف الأشرف أن رفضت بشدة إلغاء دور الشعب، وتعطيل إرادته الحرة في اختيار دستور لبلاده عبر ممثلين تضمهم جمعية وطنية تختص بكتابة دستور جديد دائم للبلاد^(١).

وفي حين كانت رؤية السفير (بول برايمر) تقتضي بتشكيل لجنة لكتابة الدستور عبر التعيين، فإنه وجد نفسه في موقف صعب للغاية وشبه رأي السيد السيستاني بالمشكلة؛ لأنه كان يرى أن الانتخابات يمكن أن تستغرق سنة، وبعد ذلك يحتاج العراقيون إلى كتابة دستورهم لي طرح بدوره على الاستفتاء العام لإقراره واتباع هذه العملية يعني تأخير نقل السيادة حتى وقت متأخر من سنة ٢٠٠٥ إلا أنه وبعد تفكير قرر أن يطرح فكرة الدستور المؤقت بدلاً من الدستور الدائم، وبناءً على قرار الأمم المتحدة رقم (١٥١١) في ١٦/١٠/٢٠٠٣ أُلزم مجلس الحكم بوضع جدول زمني وبرنامج لوضع مسودة الدستور المؤقت وإجراء الانتخابات ولما فشل المجلس في ذلك تم الاتفاق بينه وبين سلطة الائتلاف على وضع قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية إذ تحول المجلس الرئاسي لمجلس الحكم والمكون من (٩) أعضاء إلى لجنة لكتابة الدستور المؤقت بمشاركة سلطة الائتلاف وتولت مجموعة مصغرة من الخبراء وحقوقيون وقضاة وضع مسودة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤^(٢).

وقد رأى السيد السيستاني في هذا القانون بأنه سيكبل الجمعية الوطنية بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، وكان يتوقع أن تتم الانتخابات بإشراف الأمم المتحدة وهكذا يترك للجمعية الوطنية المنتخبة حرية إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وفق الآلية التي

المجلد (٤)، العدد (١٨)، السنة (٦)، ٢٠١٢، ص ١٨٣.

(١) د. حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً،

مصدر سابق، ص ٤٤.

(٢) تغريد عبد القادر علي، مصدر سابق، ص ١٨٣، للمزيد من التفاصيل ينظر: فالح عبد

الجبار، العلاقات الاثنية والدينية، ترجمة: سعيد عبد المسيح شحاته، بحث منشور على شبكة المعلومات

العالمية (الانترنت) على الموقع: <https://minorityrights.org>

يقرها المندوبون من الأمم المتحدة^(١).

ولما كان قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية هو خارطة الطريق لكتابة الدستور الدائم، فإن الجمعية الوطنية شرعت بعد انتخابها باعتماد تلك الخارطة ليكون الدستور هو المحدد لحركة سير الدولة ومؤسساتها وأفرادها، وهي في ذلك تعتمد لإقرار مضمون الدستور على إدارة الشعب وهو الرأي الذي أشار إليه السيد السيستاني حينما سُئل عن شكل الحكومة التي يريدونها فكانت الإجابة (شكل نظام الحكم في العراق يجدهه الشعب العراقي وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ثم يُطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم)^(٢).

ثم يعود السيد السيستاني ليؤكد أن شكل العراق من حيث هويته إن كانت قومية عربية أو هوية إسلامية يُحددها الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه من خلال جمعية وطنية منتخبة تكتب الدستور مع عدم تدخل المرجعية الدينية في ممارسة دور في السلطة والحكم، والنأي بالحوزة العلمية عن التصدي لممارسة العمل السياسي وإرثائها لعلماء الدين أن يناووا بأنفسهم عن تسلم المناصب الحكومية. وفي سؤال وجه له حول مدى إمكانية تطبيق فكرة (ولاية الفقيه في إيران)؟ يُجيب بأن تشكيل حكومة دينية غير وارد على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة، ولكن يفترض بالحكم الجديد والحكومة الجديدة أن تحترم الدين الإسلامي وهو دين أغلبية الشعب العراقي التي انبثقت عنه وأن تأخذ بقيمه ولا تقر ما يخالف تعليماته فلا بد من أن تكون الثوابت الدينية والمبادئ

(١) جاء ذلك في رسالة جوابية من مكتب السيد السيستاني إلى السيد الأخضر الإبراهيمي تتضمن الموقف من قانون إدارة الدورة العراقية الانتقالية. للمزيد ينظر: حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، مصدر سابق، ص ١٠٧-١٠٩.

(٢) د. حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً،

الأخلاقية والقيم الاجتماعية للشعب العراقي من الركائز الأساسية للدستور^(١).
والواضح لدينا أن الشرعية الشعبية التي يمتلكها السيد السيستاني إضافة إلى رؤاه
الوقادة قد أرغمت سلطة الائتلاف المؤقتة والقوى السياسية على النزول إلى آرائه وإنفاذه
كثير منها في آلية كتابة الدستور وفي مضمونه لاسيما أن هذه الشرعية لا يكتسبها ساحة
السيد من الطائفة الشيعية فحسب، بل تتعدى إلى كل الوان الطيف العراقي.

ولما كان العام ٢٠٠٥ مليئاً بالنشاطات السياسية والفكرية التي تمحورت حول
قضية الدستور وما يجب أن يتضمن من فقرات ومواد وما يترتب فيه من شكل الدولة
ونظامها السياسي ازداد الجدل المتعدد الاتجاهات بين مختلف النخب السياسية والفكرية
فما كان إلا أن شهدت المدن العراقية وخاصة العاصمة بغداد مسيرات كبرى مطالبة
بضرورة الاستجابة لمطالب المرجعية الدينية منها القانونية حول الدستور الجديد الذي
سيحل محل القانون الذي وضعته سلطة الائتلاف المؤقتة وهكذا عُهدت مهمة كتابة
الدستور إلى الجمعية الوطنية بعد انتخابها وكان الأمر بوضوح استجابة لإرادة السيد
السيستاني بكتابة دستور جديد للبلاد يحظى بموافقة شعبية ويعبر عن تطلعات وآمال
النسيج الاجتماعي العراقي بكل تفاصيله القومية والسياسية^(٢).

وهكذا تركزت الدولة في فهم السيد السيستاني على مطلب الحرية، ففي يقين مرجع
عاش تحولات السياسة لعقود طويلة من موقع المراقب والمجتهد العارف بأحوال
الناس تعتبر الدولة حاضنة للحرريات، والقوانين محددات إجرائية. لذلك يولي المرجع
أهمية كبيرة لأهداف وتطلعات الإنسان في العراق ويعمل ما يمكن الجهد لان تكون
الدولة بخدمة المجتمع لا العكس، وهو بذلك يدعو إلى سيادة الدولة ونفوذ القانون

(١) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، مصدر

سابق، ص ١٩٢ و ص ٢٢٤-٢٣٠.

(٢) د. حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً،

مصدر سابق، ص ٤٦-٤٧.

ومحاربة الأفكار المسيئة لمكونات المجتمع العراقي، وهو يتعامل بذلك مع نمط الدولة الوطنية التي لم يؤسس لها الاجتهاد الفقهي بل جاءت هي إليه تستدعيه لأجل الدعم والإشراف الأخلاقي، فالدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ أفسحت المجال أمام فقيه النجف لبلورة السياسات والاعتماد عليه في دعم مسيرة السياسة كون الدولة في هذه المرحلة لا تتعارض مع النجف ولا تختلف مع الفقيه العارف بأن الزمن السياسي العراقي هو زمن الوطنية، والسيد السيستاني في ذلك إنما يحمي التجربة العراقية وصيانة حقوق الشعب العراقي دون انغلاق على الحكم أن لم يعلن الإسلام كياناً للدولة، وأن الأسباب التي تدعو المرجعية لدعم هذه التجربة هي أن السلطة أصبحت شرعية بصندوق الاقتراع وليس قهرية كما أنها تعمل وفقاً لدستور ارتضاه الشعب^(١).

كان للسيد السيستاني رؤية فكرية لبناء المؤسسات والقانوني للدولة العراقية بعد أن أصبحت المرجعية الدينية في النجف العامل الأكثر تأثيراً في الحالة السياسية الجديدة والتي تتطلع الأنظار إليها لمعرفة رأيها وموقفها من كل ما يجري، فانطلقت المرجعية من أسبابها الشرعية والوطنية والأخلاقية لتقدم أفكارها من موقع حيادي وتعبّر من خلالها عن رؤية عصرية في بناء دولة مدنية حديثة تستند إلى أساس المقومات المؤسساتية الشرعية الخاضعة لقانون عام ينظمها وينظم حركتها وعلاقاتها ودورها الاجتماعي، وكان السيد السيستاني قد اكتسب تلك الرؤى نتيجة اطلاعه الواسع على شتى العلوم والمعارف من التاريخ والآداب والفلسفة والفكر السياسي إضافة إلى العلوم الدينية^(٢).

وهكذا كان السيد السيستاني حريصاً على إيجاد هوية وطنية واحدة، وبناء دولة المواطنة من خلال نظام سياسي مقبول من كل المكونات المتنوعة للشعب العراقي يقره دستور يرتضيه الشعب، فالدولة الدستورية المنظمة للعلاقات بين الحاكم والمحكوم

(١) عمار البغدادي، مصدر سابق، ص ٩٧-١١٣.

(٢) د. حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً،

مصدر سابق، ص ٨ و ٣٦.

بتوازن دقيق والتي طرحها السيد النائيني مسبقاً كان قد تم استيعابها في العقل السياسي للمرجعية الدينية في النجف، وأصبحت جزءاً من تراثها في الفقه السياسي. وما حالت دونه الحكومات السابقة وسنحت به الأحداث السياسية بعد ٢٠٠٣م، والنظرية التي كانت حبيسة العقول وغير قابلة للطرح وجدت صداها في التطبيق من خلال آراء ورؤى السيد السيستاني، ومع أننا لا نجد رؤية مفصلة بعنوان الدولة للسيد السيستاني إلا أنه يمكن ملاحظتها في هذه الآراء والرؤى، وتظهر جلية بعد البحث والتمحيص فيها ويمكن إجمالها في تمكين الشعب من ممارسة حقه في اختيار دستوره ونوابه في إطار انتخابات عامة وضمان مشاركة أوسع القطاعات من الشعب، والتأكيد على المشتركات الجامعة للإسلام الموحد لمجموع المسلمين وحماية الأقليات الدينية وضمان حقها في ممارسة شعائرها بحرية وتأكيد حقوق المرأة واحترام المواثيق والهيئات الدولية^(١) وهي مقومات الدولة المدنية الدستورية الوطنية التي اسبغها السيد السيستاني ما أمكنه في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(١) المصدر السابق، ص ٣٨-٥٦، وأيضاً: عمار البغدادي، مصدر سابق، ص ٨٥-٩٥.

موقف السيد السيستاني

من الانتخابات البرلمانية الأولى في ٣٠/١/٢٠٠٥

عدّ السيد السيستاني وجود القوات المحتلة في العراق غير شرعي وهذا الموقف لا غبار عليه عند القاضي والداني في العراق وخارجه، ولكن السيد يرى أن المعركة من أجل استقلال العراق بحاجة إلى العقلانية وإلى مرجعية سياسية وطنية ومرجعية دينية تتضافر جهودها مع كل أطراف الشعب واتجاهاته السياسية والاجتماعية ومن خلال استخدام الأساليب المتحضرة والديمقراطية والمدنية سبيلاً لتجنب العراق المزيد من الدماء، وطريقاً لنيل الاستقلال الكامل لكل أرض العراق، إذ يرى السيد وجوب أن يعمل كل المعنيين بالمسألة الاستقلالية وحركتها الوطنية بكل السبل والإمكانات من أجل إخراج الاحتلال بأقل الخسائر البشرية والسياسية من العراق، وأن يبقى السيد على مسافة واحدة متساوية من جميع الفرقاء والقادة والاتجاهات في الساحة العراقية، على أن اهمم الوطني الأساسي يبقى المرجعية حاملة أوزاره وتعيش استحقاقاته؛ لأن هذه الاستحقاقات والعمل من أجل تحقيق كامل شروطها وأجوائها والخروج بنتائج تعيد الأمن والاستقرار للبلاد تعتبره مرجعية السيد السيستاني مسؤولية شرعية، وأداؤها من الواجبات الملقة على عاتق حملة الدين وقادة ألوية المسلمين وعلى رأسهم المراجع العظام، إذ نلاحظ هذا الدور من خلال اهتمام السيد السيستاني بصورة كبيرة وملحوظة بموضوع الانتخابات البرلمانية وتشكيل الجمعية الوطنية، وذلك لاهتمام نابع من كون المجلس يمثل المؤسسة الأقوى في الدولة، وهو الممثل الشرعي للشعب العراقي^(١).

(١) ينظر: د. حيدر نزار السيد سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، بحث منشور في كتاب إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، تقديم جابر حبيب جابر،

ولأن الجمعية الوطنية مسؤولة عن العديد من القضايا المهمة وعلى رأسها مهمة تدوين دستور دائم للعراق، وهذه المسؤولية هي مسؤولية تاريخية، وشرعية، وقانونية، وسياسية كبيرة، ولا بد أن يتحملها الأكفاء من الناس، من المهام الأخرى ذات الأهمية التي ستقرها الجمعية. مهمة وضع قانون الانتخابات الذي سوف يحدد آلية الانتخاب مستقبلاً ومهمة تشكيل حكومة انتقالية تدير البلاد في المرحلة الانتقالية اي مدة عام واحد، وغيرها من المهام الجسام التي تقع على عاتق هذه الجمعية^(١).

من هنا كان السيد من أشد المناصرين لإجراء الانتخابات؛ وذلك لما للجمعية من أهمية في رسم ملامح المستقبل السياسي للعراق الجديد، إذ سعى السيد السيستاني بكل ثقله لإنجاح الانتخابات^(٢).

استقبل سياحته وفوداً من مختلف الفئات الاجتماعية وممثلي الأحزاب والطوائف الدينية والمذهبية في العراق، ليحثهم على المشاركة في الانتخابات، ودعا العراقيين أن يسارعوا للتحقق من إدراج أسمائهم في سجلات الناخبين بصورة صحيحة بعد قيام المفوضية العليا للانتخابات بفتح مراكز لتسجيل الناخبين في جميع أنحاء العراق ولمدة ستة أسابيع اعتباراً من ١١ / ١ / ٢٠٠٤ وفي أثناء عملية التسجيل وقبيل انتهاء المدة المخصصة لتسجيل الناخبين، أكد السيد على المواطنين ممن لم يسجل اسمه في السجلات الانتخابية أن يراجع اللجنة الانتخابية في منطقتهم، كما دعا السيد السيستاني إلى تشكيل لجان شعبية، يشرف عليها وكلاء ومعتمدو المرجعية في المناطق والمدن العراقية، لغرض مساعدة المواطنين على التأكد من وجود أسمائهم في سجلات الناخبين^(٣).

دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٩، ص ٩٧.

(١) عباس جعفر محمد الإمامي، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

(٢) صلاح عبد الرزاق، مصدر سابق، ص ٧٥.

(٣) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، مصدر

سابق، ص ١٢٧.

إن المرجعيات الشيعية المعاصرة تختلف فيما بينها في فقه الدولة كما تقتضيه الحالة الطبيعية للاجتهد، مع وجود هذا الاختلاف ظهرت مرجعيات شيعية كان لها دور فعال في الأحداث السياسية في التاريخ المعاصر، فالشيخ النائيني والسيد الخميني وغيرهم بنوا آراءهم في فقه الدولة وطبيعة النظام السياسي وأسس الحكومة الإسلامية في زمن الغيبة، أما السيد السيستاني لم يبين رؤاه في هذا الخصوص، غير أن سياحته قام بإصدار العديد من البيانات ذات طابع سياسي يمكن من خلالها معرفة مذهبه السياسي، فالسيد يدعو إلى العمل السلمي كما يدعو إلى الحرية من موقع الفعل السياسي لا الصدامي، وهو ما دلت عليه مواقفه من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؛ إذ إن المرحلة التي يمر بها الإسلام في العراق، والمنطقة العربية والإسلامية، والتطورات السياسية المتسارعة والاستثنائية في البلاد فرضت على السيد أن ينتهج نهجاً جديداً من التعامل، انفتح فيه على الأمة ومصالحها وقواها السياسية وأهدافها الإنسانية، آخذاً بنظر الاعتبار كل المؤثرات والقوى ومراكز النفوذ وتفاوت البرامج والرؤى من دون أن يؤثر هذا كله على الهدف الأسمى المتمثل بإنجاز وعد الاستقلال وعودة العراق إلى دائرته العربية والإسلامية ليلعب دوراً مؤثراً ومهماً في التطورات على الصعيد الإقليمي والدولي، إذ نلاحظه يمارس دوراً من نوع خاص، هدفه بناء دولة مدنية، تعددية، ديمقراطية، دستورية عصرية، تستجيب لتحديات القرن الحادي وتعمل على استحصال الحقوق الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وتأصيل الحريات العامة والخاصة لأكثرية الشعب العراقي، مع ان الدور الذي يمارسه السيد السيستاني يختلف عن أطروحة (ولاية الفقيه) التي تعطي للمرجع في زمن الغيبة صلاحيات سياسية واسعة جداً، إذ أوضح السيد موقفه من ولاية الفقيه بقوله: (أما الولاية فيما هو أوسع منها في الأمور العامة التي يتوقف عليها نظام المجتمع الإسلامي فلمن تثبت له من الفقهاء، ولظروف أعمالها شروط إضافية ومنها أن يكون للفقيه مقبولة عامة لدى المؤمنين) من هنا يتضح أن سماحة السيد السيستاني يرفض فكرة إقامة حكومة إسلامية على غرار

الانموذج الإيراني وهذا يبين ان السيد السيستاني يذهب الى نفس ما ذهب اليه كبار العلماء كالشيخ (النائيني) والسيد (محمد باقر الصدر) وهو مبدأ حاكمية الأمة.

كما ان طبيعة التنوع الاجتماعي واختلاف المذاهب ليس أمراً هيناً، إذ إن تشكيل حكومة إسلامية على غرار النموذج الإيراني قد يواجه باعتراضات كبيرة من قبل الأطراف غير الشيعية في العراق ويعرقل عملية بناء الدولة ويخلق حالة من عدم الاستقرار^(١).

(١) ينظر: عباس جعفر الإمامي، مصدر سابق، ص ٢٤٤-٢٤٧.

خاتمة

وفي ختام هذا البحث نود أن نذكر أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وهي كالآتي:

١- مثلت المرجعية الدينية في النجف الأشرف صمام أمان لعموم فئات الشعب منذ ثورة العشرين إلى ما بعد ٢٠٠٣، إذ قامت بحث الناس على الجهاد والقتال ضد الاحتلال في عشرينيات القرن الماضي، كما أنها كانت بالمرصاد ضد الممارسات الطائفية التي انتهجها بعض الساسة، بل انها منعت الفتنة الطائفية وذلك ما لمسناه واضحا في بيانات السيد السيستاني (دام ظله).

٢- إن المرجعية الدينية وعلى طول مسيرتها وتأريخها بقيت مستقلة عن الدولة وسياستها تماما، فهي تسعى للاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصة في الوقوف بوجه الاحتلال والمد التكفيري، ولذا لم توافق على الوجود الأميركي لوقت طويل، كما أن القيادات السياسية كانت تحاول كسب رضا المرجعية الدينية ومباركتها لخطواتها وقراراتها، كما حدث في الانتخابات السابقة لاكتساب الشرعية، كذلك رفضت أغلب هذه القيادات السياسية تواجد الاحتلال في العراق ودعت لإخراجه.

٣- تمتعت المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع؛ وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرق بين مكون وآخر، وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقاً لتوازن سياسي، وتحقيقاً لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية او اهلية وصولاً إلى استقرار المجتمع العراقي داخلياً، فقد دعت للتهدة في العديد من الأحداث ومنها تفجير الإمامين العسكريين عليهما السلام، فكان هذا التأييد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامة

للبلاد، وعدّت الملجأ الأول والأخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسة الإدارية غير الفعالة في العراق.

٤- ترى المرجعية أن دورها يعني الإشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية، وهي تكليف وليس تشريف وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزاً سياسياً، لذا فإن الانتخابات في نظر المرجعية ليس شأنًا سياسياً فقط بل هي شأن اجتماعي والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية وبحكم تصدي السيد السيستاني لمقام المرجعية الدينية يرى نفسه ملزماً بالتعاطي في قضية الانتخابات والتي يعتقد أنها الأساس المتين للعملية السياسية وللحياة الاجتماعية في أي مجتمع أو بلد، ومن خلال التأمل في تجارب الأمم التي تتمتع بنظم سياسية مستقرة وبحياة هادئة فسلامة الحياة السياسية يكون بوجود انتخابات حرة نزيهة تعبر عن رأي الأمة وإرادتها.

٥- إن تدخل المرجعية في الحياة السياسية، نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح الأمة، وتأتي أيضاً من تفهم المرجعية الرشيدة لأهمية الدستور في حياة أي أمة وهي ترى أهميتها في حياة الأمم المتحضرة، وهو يتماشى مع ما تدعو إليه المرجعية من إحلال السلم والعدالة الاجتماعية لكافة مكونات الشعب العراقي وان لا يكون لفئة ما امتياز على بقية الفئات وهذا هو موقف ابوي تجاه شرائح المجتمع العراقي وليس موقفاً سياسياً إلزامياً.

٦- لقد كان السيد السيستاني يرى أن الأمور ستتحسن عند إجراء الانتخابات؛ إذ سيأخذ كل ذي حق حقه، إلا أن ظهور تقصير واضح من قبل الذين تصدوا للعمل السياسي في العراق من مختلف المكونات، من خلال ظهور التقسيم الطائفي - المحاصصة الطائفية - للحكم في العراق وليس على أساس الكفاءة والمؤهلات، كذلك استثناء الفساد المالي والإداري في كل مفاصل الدول وعلى مختلف المستويات الذي لم يشهده

العراق خلال تاريخه السياسي، وأخيراً أدى هذا التناحر بين الكتل السياسية والفساد المالي إلى سوء الخدمات وتزايد مستويات الفقر وسرقة المال العام، ودخول المجموعات الإرهابية من خلال تنظيم داعش الإرهابي والاستيلاء على مساحات واسعة من العراق، وعلى الرغم من التحذير المستمر للمرجعية الدينية للسياسيين من خطورة هذه الأمور على مستقبل العراق، ودعواتها المستمرة إلى الالتزام بحرية الشعب وتوفير العيش السليم له والحفاظ على المال العام، ومطالبتها المواطنين وقبل بداية الانتخابات على مستوى النواب أو المحافظات، إلى الاختيار على أساس الكفاءة والنزاهة لتولي المناصب العليا في البلاد، وذلك في محاولة لتغيير الوضع القائم وإنهاء حالة الانقسام والفساد المستشري بالطرق الديمقراطية عن طريق الانتخابات، إلا أن الوضع بقي على حاله ولم يتغير، بل زاد من سوء الأمور إلى الأزمات الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط، كل هذا قاد المرجعية إلى تصاعد دورها في الأمور السياسية للبلاد، وعدم ترك الأمور بيد السياسيين الحاليين.

٧- بعد وصول التنظيمات الإرهابية إلى المناطق المقدسة والأهله بالسكان، وقتلها الآلاف من العراقيين في الموصل وصلاح الدين على أساس طائفي، وعدم وجود قوات عسكرية نظامية من الجيش والشرطة قادرة على وقف تقدم الإرهاب، أدركت المرجعية الدينية خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد للحرب الأهلية الشاملة، لذا جاءت دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، وتشكيلها قوات الحشد الشعبي ودعمهم بالمال والسلاح؛ إذ إن تحاذل السياسيين والانقسام بين الكتل والأحزاب السياسية دفعها لأن تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الوطن والمقدسات والشعب.

المصادر

- ١- بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦.
- ٢- تغريد عبد القادر علي، إشكالية الصياغة التشريعية في النص الدستوري (دراسة عن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥)، مجلة الحقوق (الصادرة عن كلية القانون الجامعة المستنصرية) المجلد (٤)، العدد (١٨)، السنة (٦)، ٢٠١٢.
- ٣- توفيق السيف، رجل السياسة دليل الحكم الصالح، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١١.
- ٤- د. جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية- دراسة في التطور السياسي والعلماء، ط ١، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥.
- ٥- حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لساحة السيد السيستاني وأزمة النجف عام ١٤٢٥/٢٠٠٤، ط ١، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٢.
- ٦- حامد الخفاف، المرجعية الدينية في النجف الأشرف ومواقفها من العملية السياسية الجارية في العراق، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٧- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن ساحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٨- د. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.

- ٩- حسين ابو سعيدة الموسوي، المشجر الوافي في السلسلة الموسوية، ج٣، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٩٤.
- ١٠- د. حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف الاشرف ومواقفها السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠١٠.
- ١١- د. حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً، ط١، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥.
- ١٢- د. حيدر نزار السيد سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، بحث منشور في كتاب إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، تقديم جابر حبيب جابر، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٩.
- ١٣- خديجة النبراوي، حقوق الانسان في الاسلام، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ١٤- صالح الظالمي، المرجعية والمواقف الصريحة، السيد السيستاني أنموذجاً، بحث منشور في مجلة آفاق نجفية، العدد الثاني، ٢٠٠٦.
- ١٥- صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠.
- ١٦- عباس جعفر محمد الامامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، دار العلم للنابيين، بيروت، ٢٠١١.
- ١٧- علي المؤمن، سنوات الجمر، مسيرة الحركة الاسلامية في العراق، ط٣، المركز الاسلامي المعاصر، بيروت، ٢٠٠٣.
- ١٨- عمار البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية مقاربة في رؤى الخميني - النائيني - الصدر - السيستاني، بلا طبعة، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، بلا مكان طبع، ٢٠٠٨.

- ١٩- فالح عبد الجبار، العلاقات الاثنية والدينية، ترجمة: سعيد عبد المسيح شحاته، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) على الموقع: <https://minorityrights.org>.
- ٢٠- كاظم الحائري، المرجعية والقيادة، ط٢، مكتبة الكلمة الطيبة، بغداد، ٢٠١٢.
- ٢١- محسن كديفر، نظريات الدولة في الفقه الشيعي، ترجمة: د. محمد شقير، ط١، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٢٢- محمد بن الحسن الطوسي، الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ط٢، دار الاضواء، ١٩٨٦.
- ٢٣- محمد حسين الصغير، لاوصاية على السيستاني، بحث منشور في كتاب امة في رجل، مؤسسة البلاغ للطباعة، بيروت، ٢٠١١.
- ٢٤- محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الاشرف، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠٣.